قمة الكويت الثامنة عشرة تختتم أعمالها اليوم في الكويت ببيان ختامي يترقبه الجميع

إقرار الهيئة الاستشارية لمجلس التعاون وغرفة موحدة للقيادة والسيطرة
قراران هامان بشأن الاتفاقية الأمنية الموحدة والتعرفة الجمركية الموحدة

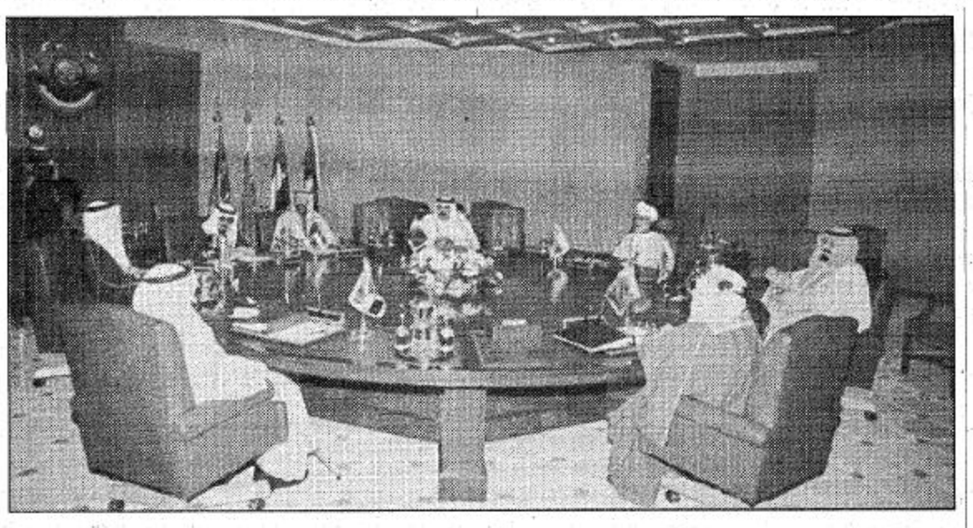

الكويت: بعثة الجزيرة:

تختتم اليوم القمة الثامنة عشرة لمجلس التعاون الخليجي التي بدأت اعمالها أول أمس في العاصمة الكويتية وسط تزايد الشعور العام خليجيا وعربيا واسلاميا ودوليا بالتفاؤل بالقرارات التي ينتظر صدورها في بيان ختامي لأعمالها.. فيما يرى المراقبون المحليون ان قرارات القمة ستجيء في مستوى التحديات الماثلة، وكذلك في مستوى طموحات شعوب دول المجلس التي تشاركها شعوب أمتها العربية والاسلامية نفس المشاعر والتطلعات والآمال.. وأمس عقدت لجنة الصياغة اجتماعا بقصر المؤتمرات حيث ناقشت بنود البيان الختامي للقمة.. حيث ذكرت مصادر ان أهم ما اجازته لجنة الصياغة امس هو اقرار قيام الهيئة الاستشارية لمجلس التعاون والتي ستكون من ثلاثين عضوا من الدول الست بالتساوي.. على ان تكون رئاسة الهيئة دورية لكل دولة تستضيف مؤتمرا للقمة.. كما قالت المصادر ان البيان الختامي سيتناول الموقف من عملية السلام في الشرق الأوسط وقضية الجزر الاماراتية الثلاث التي تحتلها ايران وايضا العلاقة العربية الخليجية مع ايران.. والقضايا الأمنية والدفاعية الأخرى.. وفيما يلي تصريحات عدد من المسؤولين في دوائر القمة حول اليوم الثاني للقمة أمس.

وزير الخارجية الكويتي

هذا وقد أكد الشيخ صباح الأحمد النائب الأول لرئيس مجلس الوزراء ووزير الخارجية الكويتي وجود اتفاق تام بين جميع قادة دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية حول موضوع العراق.

وقال في حديث صحفي نشر أمس في الكويت ان «جميع القادة متوافقون في الرأي والموقف بالنسبة الى موضوع العراق. وكل ما تسمعونه في هذا الشأن لا أساس له».

وحول ما أثير بشأن التباين بين القادة الخليجيين فيما يتعلق بمسألة رفع الحظر عن الشعب العراقي قال ان الجميع يتمنى رفع الحظر عن العراق وفي الوقت نفسه ان يستجيب العراق لقرارات مجلس الأمن.

وردا على سؤال حول أهم المواضيع التي سيتم بحثها خلال اجتماع القمة أوضح الشيخ صباح الأحمد في حديثه الذي بثته وكالة الانباء الكويتية امس ان كل شيء مهم سواء كان امنيا أو سياسيا أو اجتماعيا أو عسكريا أو اقتصاديا مضيفا ان القادة سيناقشون مجمل المواضيع المطروحة ويصدرون في شأنها التوصيات اللازمة.

واشار الى ان موضوع المجلس الاستشاري سيكون مطروحا للنقاش خلال اجتماعات امس.

وزير الداخلية الكويتي

ومن ناحيته أكد الشيخ محمد الخالد الصباح وزير الداخلية الكويتي ان ما يربط دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية «أكثر بكثير من المعاهدات والأوراق».

ونفى في تصريح للصحفيين لدى زيارته المركز الاعلامي لتغطية اعمال القمة الخليجية الثامنة عشرة ان يكون لديه أي علم ما اذا كان موضوع الاتفاقية الأمنية سيطرح على جدول أعمال القادة في اجتماعاتهم امس واليوم.

واشارت وكالة الانباء الكويتية الى ان الكويت أبدت تحفظها في وقت سابق تجاه الاتفاقية الأمنية الخليجية لتعارضها مع نص في الدستور الكويتي.

يذكر ان وزير الاعلام الكويتي الشيخ سعود ناصر الصباح قد صرح للصحفيين يوم الجمعة الماضي قائلا «ليست هناك معارضة..

هناك نصوص تتعارض مع نص في الدستور الكويتي ولذلك لا نستطيع الخروج عن الدستور».

ووصف الشيخ محمد خالد الصباح جلسة افتتاح القمة الخليجية الثامنة عشرة بأنها كانت «رائعة» وثمن كلمة سمو الشيخ جابر الاحمد الصباح أمير دولة الكويت في افتتاح القمة وقال «انها عبرت عن تطلعات شعوب الخليج قاطبة».

توحيد نظم القيادة والسيطرة

وقال مسؤولون امس الاحد ان قادة دول مجلس التعاون الخليجي الست يتجهون الى إقرار ثلاث خطط لدمج نظم القيادة والسيطرة التابعة لقواتهم المسلحة.

وقال ضابط كبير يشارك في الاجتماعات «هناك ثلاث خطط للربط بين غرف العمليات واقامة نظام يستخدم الألياف الضوئية بينها وانشاء نظام احتياطي لدعمه».

هدف المشروع

ويهدف المشروع الأول لاقامة نظام للاتصالات المؤمنة باستخدام الألياف الضوئية وهو عبارة عن شبكة خاصة مباشرة تربط بين مقار القيادات وغرف العمليات العسكرية في المجلس.

والمشروع الثاني الذي يطلق عليه اسم «حزام التعاون» يهدف لربط شبكات الانذار المبكر وأجهزة الرادار في جميع دول المجلس.

وكان ضابط خليجي كبير قال في الشهر الماضي ان المجلس يعتزم حاليا الربط بين نظم القيادة والسيطرة الموجودة حاليا لدى دول المجلس والمعروفة اختصارا باسم سي2 أي.

وأنفقت كل من دول المجلس ملايين الدولارات في السنوات الأخيرة لشراء هذه النظم.

زيادة عدد قوة درع الجزيرة

وسبق للمجلس ان أقر خطة لزيادة عدد أفراد قوة درع الجزيرة المشتركة الى 25 ألفا بحلول عام 2000 من سبعة آلاف حاليا. وقال ضابط خليجي «انها عملية تدريجية وستقدم كل دولة قوات كل عام».

ربط دول المجلس بشبكة كهرباء

هذا ومن المتوقع ان توافق قمة الخليج على توصيات لربط الكهرباء وانتقال السلع والأفراد بين دول المجلس وتعزيز التجارة والاستثمار فيما بينها والسماح بالافتتاح المتبادل لأفرع البنوك في دول المجلس وتشجيع الاستثمارات الأجنبية في المنطقة. وسيناقش قادة الخليج السلام في الشرق الأوسط ويتوقع ان يؤكدوا مجددا انه خيار استراتيجي مع مهاجمة تعنت اسرائيل ورفض حكومة بنيامين نتنياهو رئيس وزراء اسرائيل تنفيذ الاتفاقات الموقعة مع الفلسطينيين.

لجنة صياغة البيان الختامي

وعقدت لجنة صياغة البيان الختامي للدورة الثامنة عشرة لاصحاب الجلالة والسمو قادة دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية المنعقدة حاليا بالكويت اجتماعا لها امس بقاعة المؤتمرات بقصر بيان.

وناقشت اللجنة صياغة البيان الختامي الذي يتضمن الموضوعات السياسية والاقتصادية والعسكرية والأمنية التي تهم المجلس.

وعلم من مصادر بالمؤتمر ان أهم ما يتضمنه البيان الختامي هو اقرار الهيئة الاستشارية للمجلس والتي ستتكون من ثلاثين عضوا من دول المجلس بالتساوي.. وسوف يتم اعلانها في البيان الختامي للقمة الحالية.. وهناك اقتراح على ان تكون رئاسة الهيئة سنويا للدولة المضيفة للقمة.. وستكون مهمتها استشارية للقادة.

كما ناقشت لجنة الصياغة ايضا ما يتضمنه البيان وهو مسيرة السلام في الشرق الأوسط وتعثرها وضرورة تنفيذ العراق لقرارات الأمم المتحدة اضافة الى علاقة دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية مع ايران في ظل احتلالها للجزر الاماراتية الثلاث ابوموسى وطنب الكبرى وطنب الصغرى.

صحيفة مصرية تنوه بدور الأمير عبدالله الرائد في تنقية أجواء قمة التعاون

القاهرة ـ واس:

أشادت صحيفة الاهرام المسائي المصرية أمس بالدور الرائد الذي يقوم به صاحب السمو الملكي الامير عبدالله بن عبدالعزيز آل سعود ولي العهد نائب رئيس مجلس الوزراء رئيس الحرس الوطني في تنقية أجواء قمة مجلس التعاون لدول الخليج العربية الثامنة عشرة المنعقدة حاليا بالكويت.

كما نوهت الصحيفة بجهود سموه في توفير أسباب النجاح لفعاليات هذه القمة بصفته رئيسا لوفد المملكة العربية السعودية نائبا عن خادم الحرمين الشريفين الملك فهد بن عبدالعزيز.

ولفتت الى ان قمة الكويت تمثل دليلا جديدا لأهل منطقة الخيج على صحة التجربة التي انجزوها بإنشاء مجلس التعاون الخليجي كنموذج يجسد امكان العمل العربي المشترك بروح الرغبة في التكامل والتواصل.

وأثنت الصحيفة على المواقف المتضامنة التي اتخذت من قبل مجلس التعاون الخليجي خلال الفترات الماضية تجاه التحديات والاخطار التي واجهها المجلس. وأشارت الى ان هناك اتجاها غالبا في القمة يدعو الى الترحيب بالتوجهات الجديدة لإيران دون اغفال أهمية الحذر والتريث والانتظار حتى يظهر على ارض الواقع مايؤكد صحة ترجمة تلك الأقوال الى أفعال.

مشاورات جانبية بين قادة دول المجلس

سمو ولي العهد استعرض مع جابر وقابوس وزايد وحمد المستجدات على الساحة الخليجية والدولية

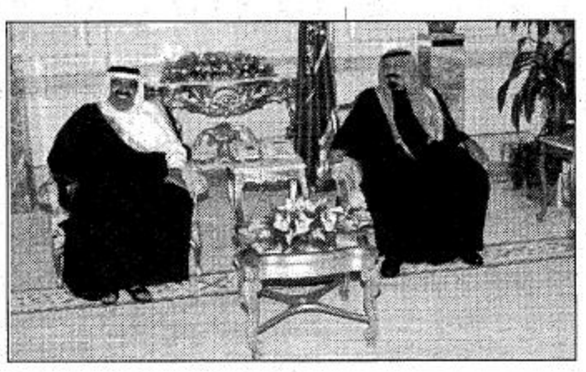

الكويت ـ واس:

أجرى قادة دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية مشاورات جانبية على هامش اجتماعات القمة حيث قام صاحب السمو الملكي الأمير عبدالله بن عبدالعزيز ولي العهد ونائب رئيس مجلس الوزراء ورئيس الحرس الوطني ورئيس وفد المملكة الى القمة الخليجية الثامنة عشرة بعد ظهر أمس بزيارة لأخيه جلالة السلطان قابوس بن سعيد سلطان عمان في مقر اقامة جلالته بقصر بيان بالكويت.

وتم خلال المقابلة استعراض العلاقات الأخوية التي تربط بين البلدين الشقيقين المملكة العربية السعودية وسلطنة عمان.

كما جرى بحث الموضوعات المدرجة على جدول أعمال القمة بالاضافة الى القضايا ذات الاهتمام المشترك.

وحضر اللقاء الوفدان الرسميان المرافقان لسمو ولي العهد وجلالة السلطان قابوس بن سعيد.

كما استقبل صاحب السمو الملكي الأمير عبدالله بن عبدالعزيز ولي العهد ونائب رئيس مجلس الوزراء ورئيس الحرس الوطني ورئيس وفد المملكة الى الدورة الثامنة عشرة للمجلس الأعلى لقادة دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية بمقر اقامة سموه في قصر بيان صباح أمس صاحب السمو الشيخ جابر الاحمد الصباح أمير دولة الكويت يرافقه صاحب السمو الشيخ سعد العبدالله الصباح ولي العهد ورئيس الوزراء بدولة الكويت ومعالي النائب الأول لرئيس الوزراء ووزير الخارجية الشيخ صباح الاحمد الصباح ومعالي رئيس الديوان الاميري الكويتي ناصر المحمد الصباح وعدد من المسؤولين الكويتيين.

وجرى خلال اللقاء استعراض العلاقات الاخوية بين البلدين الشقيقين وفي اطار مجلس التعاون الخليجي وكذلك الموضوعات المطروحة على مؤتمر القمة الخليجي. وحضر الاستقبال الوفد المرافق لسمو ولي العهد.

كما قام صاحب السمو الملكي الأمير عبدالله بن عبدالعزيز ولي العهد ونائب رئيس مجلس الوزراء ورئيس الحرس الوطني ورئيس وفد المملكة العربية السعودية الى الدورة الثامنة عشرة لقمة قادة دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية المنعقدة في الكويت حاليا بزيارة لاخيه سمو الشيخ زايد بن سلطان آل نهيان رئيس دولة الامارات العربية المتحدة الشقيقة مساء أمس في مقر اقامته بقصر بيان.

وجرى خلال الزيارة تبادل الأحاديث الودية وبحث العلاقات بين البلدين الشقيقين بالاضافة الى استعراض المستجدات على الساحات الخليجية والعربية والدولية وبحث عدد من الموضوعات المدرجة على جدول أعمال مؤتمر القمة الخليجي.

وحضر المقابلة الوفدان الرسميان.

كما قام صاحب السمو الملكي الأمير عبدالله بن عبدالعزيز ولي العهد ونائب رئيس مجلس الوزراء ورئيس الحرس الوطني ورئيس وفد المملكة العربية السعودية للدورة الثامنة عشرة لقمة قادة دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية المنعقدة في الكويت حاليا بزيارة لاخيه سمو الشيخ حمد بن خليفة آل ثاني أمير دولة قطر الشقيقة مساء أمس بمقر اقامة سموه في قصر بيان.

وجرى خلال الزيارة تبادل الأحاديث الودية وبحث العلاقات الثنائية بين البلدين الشقيقين بالاضافة الى استعراض المستجدات على الساحات الخليجية والعربية والدولية وبحث أهم الموضوعات المدرجة على جدول أعمال مؤتمر القمة الخليجي.

وحضر المقابلة الوفدان الرسميان المرافقان لسموهما.

تطلعات المواطنين إلى قمة التواصل والتفاعل

د. علي بن محمد التويجري☆

نتابع، بقلوبنا وعيوننا، هذا التجمع الكبير لأصحاب الجلالة والسمو قادة دول مجلس التعاون لدول الخليج في لقائهم الثامن عشر في قمة المجلس الأعلى للتعاون الذي بلغت سنواته الان قدرا كافيا من السنين تجمع فيه للمجلس خبرة طويلة، وواجه فيها القادة الكثير من المسائل وانجزوا فيها الكثير على طريق التعاون والتكامل والسعي المستمر للنهوض بدولهم الى مصاف الدول المتقدمة، حتى اصبح لمجلس التعاون لدول الخليج العربية مكانة عالمية بين تجمعات الدول، في عصر يتطلب التجمع والتآزر والتحرك الدائم في توافق واتساق مع احتياجات وتحديات العالم الحديث.

وشعار التواصل والتفاعل الذي تحمله القمة الحالية، هو شعار نابع من العصر الحديث، ومن متطلباته، فهو يؤكد على ان التواصل هو طريق المواصلة والاستمرار، كما يؤكد على التفاعل الذي يعني مشاركة عميقة تمس كل جوانب العمل الوطني في بلدان الخليج المعطاءة.

ان هناك الكثير مما ينتظر اصحاب الجلالة والسمو على جدول اعمال قمتهم لمواصلة طريق تقدمهم الاقتصادي، وتحقيق انفتاحهم الاقتصادي، وانفتاح تجارتهم البينية وصناعاتهم المشتركة وحركة مواطنيهم بين بلدان الخليج في اطار تعاونهم الدولي العالمي مع بقية تجمعات العالم مع قاراته المختلفة.

كما ان هناك تطلعات من المواطنين الى مواجهة المشاكل الصغيرة والكبيرة التي تواجههم مع دول الجوار، والتي تمس حدودهم وقدراتهم الدفاعية عن دولهم وهي جميعا مشاكل ينظر اليها القادة بعين الخبرة وبسلوك الحكمة وبالقدرة على المواجهة عن طريق ما يربطهم من اخوة ومن صلات الدم والتراث.

وهذا التواصل والتفاعل، الذي ستحققه القمة ـ ان شاء الله ـ سيرفع باستمرار من قدر المنطقة، وسيرفع من صوتها في المحافل الدولية والعالمية وسيجعل قدراتها اكبر على ان تقدم لامتها العربية الاسلامية كل عون مع معاركها الطويلة مع اعدائها، ومع من يتصدون لدينها ولامكانياتها.

سائلين المولى ان يحمي قادتنا اصحاب الجلالة والسمو وان يرعى خطواتهم الموفقة بإذن الله لمزيد من التقدم والرخاء والانجاز.

☆ مدير عام مكتب التربية العربي لدول الخليج

بيانات وإحصاءات عن الواقع الاقتصادي والاجتماعي لدول مجلس التعاون

٨٥٣٤ دولار دخل الفرد من إجمالي الناتج المحلي في الدول الست
٢١٢ بليون دولار صافي صادراتها عام ١٩٩٦ بمعدل نمو قدره ٣٨٪

الرياض ـ واس:

صدر عن الامانة العامة لدول مجلس التعاون لدول الخليج العربية العدد الثاني عشر من النشرة الاقتصادية في شهر ديسمبر من العام الحالي 1997م.

واحتوى العدد على احصاءات عن اتجاهات النمو الاقتصادي واحصاءات عن التطورات المالية والنقدية واحصاءات عن اتجاهات التجارة الخارجية وموازين المدفوعات واحصاءات عن التطورات الديموغرافية والاجتماعية والاخرى مثل التعليم والخدمات الصحية في دول المجلس وذلك خلال السنوات العشر الماضية.

كما احتوى العدد على تحليل للاحصاءات الاقتصادية والاجتماعية المختلفة للسنوات الاخيرة واستعرض مسيرة العمل المشترك لدول المجلس والقرارات الاقتصادية المنبثقة عن المجلس الاعلى لدول التعاون والانجازات التي تمت على ضوئها.. وأبرز ما تضمنته النشرة من عرض وتحليل للتطورات السكانية والاقتصادية والاجتماعية خلال الاعوام الاخيرة كان من خلال التقسيمات التالية:

الموارد البشرية والخدمات

أولاً: تطورات اساسية للموارد البشرية والخدمات الاجتماعية والاقتصادية

تجاوباً مع تزايد اعداد سكان دول المجلس وسعياً لتحقيق معدلات عالية من مستويات الرفاه الاقتصادي والاجتماعي اولت خطط التنمية في دول المجلس اهمية خاصة لتنمية وتطوير مواردها البشرية والخدمات الاقتصادية والاجتماعية فخصصت دول المجلس مبالغ كبيرة في موازناتها السنوية من اجل تطوير قطاع التعليم والخدمات الصحية والاجتماعية المختلفة وذلك بالقدر الذي يرقى بنوعية القوى العاملة الخليجية ويساهم في تحقيق اهداف التنمية الاقتصادية والاجتماعية.

اجمالي عدد سكان دول المجلس

وقد بلغ اجمالي عدد سكان دول المجلس لعام 1996م حوالي ستة وعشرين مليون نسمة بمعدل نمو 3 في المائة وبلغ اجمالي العمالة على رأس العمل حوالي 5048 مليون عامل بمعدل نمو قدره 1004 ويشكل مجموع عدد الطلاب والطالبات في دول المجلس للعام الدراسي 1995/1994م 5015 مليون طالب وطالبة بمعدل نمو قدره 505 في المائة.

حجم الخدمات الصحية

وارتفع حجم الخدمات الصحية الحكومية في دول المجلس لعام 1995م فبلغ عدد المستشفيات الحكومية 284 مستشفى وعدد المراكز والمستوصفات الحكومية 2139 مركزاً ومستوصفاً كما ارتفع تبعاً لذلك عدد الاسرة والاطباء في ذلك العام.

توسيع شبكات الطرق البرية

كما توسعت شبكات الطرق البرية في دول المجلس بلغت اطوال الطرق المعبدة فيها لعام 1995م 5407 الف كيلومتر كما زادت حركة الملاحة الجوية والبرية نتيجة لتطوير الموانىء البحرية والجوية خلال السنوات الاخيرة اضافة الى ذلك قامت دول المجلس بتطوير شبكات الاتصالات الهاتفية الداخلية والخارجية لمواجهة احتياجات السكان والمؤسسات الاقتصادية لهذه الخدمات الحيوية بلغ عدد الخطوط الهاتفية العاملة في دول المجلس العام 1995م 304 مليون خط هاتف بمعدل نمو قدره 506 في المائة.

تطوير محطات الطاقة الكهربائية

واستمرت دول المجلس في تطوير محطات توليد الكهرباء القائمة وانشاء محطات تقوية وتوزيع جديدة وتطوير وانشاء محطات تحلية للمياه لسد الاحتياجات السكانية والصناعية فبلغت الطاقة الكهربائية المنتجة لعام 1995م 165 مليون ميجاوات في الساعة بمعدل نمو قدره 403 في المائة وبلغت كمية المياه الموزعة من خلال محطات تحلية المياه في ذلك العام حوالي 481 بليون جالون بمعدل نمو قدره 307 في المائة.

ثانيا: اتجاهات النمو الاقتصادي في دول المجلس.

استمرار تحسن الأداء الاقتصادي

يمكن ابراز المعالم الاقتصادية الرئيسية لدول المجلس خلال السنوات الاخيرة من استمرار التحسن في اداء اقتصادات دول المجلس في عام 1996م اذ بلغ الناتج المحلي الاجمالي بالاسعار الجارية 22606 بليون دولار بمعدل نمو قدره 403 في المائة..ارتفاع اجمالي ناتج القطاع التعديني خلال عام 1996م ليصل الى 7909 بليون دولار ويعزى ذلك الى الارتفاع الطفيف في اجمالي انتاج دول المجلس من النفط الخام حيث وصل الى 1306 مليون برميل يوميا والى التحسن في متوسط اسعار النفط الخام خلال ذلك العام.

استمرار التحسن في اداء النشاطات الاقتصادية في القطاع غير التعديني خلال عام 1996م حيث بلغ الناتج المحلي الاجمالي للقطاع غير التعديني 1464 بليون دولار بمعدل نمو قدره 31 في المائة.

وقد حقق هذا القطاع نموا في جميع دول المجلس خلال عام 1996م تراوحت معدلاته بين 34 في المائة في دولة الكويت و73 في المائة في دولة الامارات العربية المتحدة.

ارتفاع نصيب الفرد من إجمالي الناتج المحلي

استمرار ارتفاع نصيب الفرد من اجمالي الناتج المحلي من بداية عام 1994م وقد بلغ في عام 1996م 85384 دولار بمعدل نمو قدره 12 في المائة. استمرار ارتفاع الانفاق الاستثماري (رأس المال والتغير في المخزون) في عام 1996م بمعدل نمو 53 في المائة.

استمرار تزايد صادرات دول المجلس بمعدلات اكبر من تزايد وارداتها اذ بلغ صافي صادرات دول المجلس في عام 1996م 212 بليون دولار بمعدل نمو قدره 28 في المائة.

ثالثاً: التطورات المالية والنقدية

وفقا لموازنات دول المجلس لعام 1995م ارتفعت الايرادات الحكومية الى نحو 687 بليون دولار مقارنة بحوالي 627 بليون دولار في عام 1994م وارتفع الانفاق الحكومي الى حوالي 883 بليون دولار في عام 1995م بعد ان كان نحو 844 بليون دولار في عام 1994م وعليه فقد انخفض عجز الموازنات العامة لدول المجلس الى نحو 196 بليون دولار في عام 1995م مقارنة بنحو 221 بليون دولار عام 1994م واستمر هذا الانخفاض في عام 1996م.

ارتفاع حجم السيولة النقدية

وارتفع حجم السيولة المحلية لدول المجلس في عام 1996م فبلغت نحو 1291 بليون دولار بمعدل نمو قدره 6 في المائة ويعود ذلك الى النمو الكبير الذي تحقق للودائع تحت الطلب ـ 62 في المائة ـ وشبه النقد ـ 7 في المائة ـ..كما سجل رأس المال والاحتياطي للبنوك التجارية في دول المجلس نموا قدره 128 في المائة خلال عام 1996م ليصل الى 232 بليون دولار، وبلغ الائتمان المصرفي في دول المجلس ما عدا دولة الامارات العربية المتحدة في عام 1996م نحو 599 بليون دولار استحوذ قطاع مؤسسات القطاع العام والبلديات على اعلى نسبة منها فبلغت 209 في المائة.

رابعا: تطورات التجارة الخارجية وموازين المدفوعات.

التبادل التجاري

تشير بيانات التبادل التجاري لدول المجلس لعام 1996م الى ان اجمالي التبادل التجاري بلغ حوالي 1848 بليون دولار مقارنة بحوالي 1658 بليون دولار في عام 1995م حيث ارتفع اجمالي صادرات دول المجلس من حوالي 927 بليون دولار عام 1995م الى حوالي 1011 بليون دولار عام 1996م وارتفع ايضا اجمالي واردات دول المجلس من 731 بليون دولار عام 1995م الى حوالي 837 بليون دولار عام 1996م.

ويلاحظ من اتجاه بيانات الصادرات والواردات لدول المجلس بأن اليابان تمثل اكبر سوق لصادرات دول المجلس يليها في ذلك دول الاتحاد الاوروبي فالولايات المتحدة الامريكية بينما تمثل دول الاتحاد الاوروبي اكبر مصدر لواردات دول المجلس وذلك على الرغم من الارتفاع النسبي لاسعار المنتجات الاوروبية لعام 1996م وجاءت الولايات المتحدة الامريكية في المرتبة الثانية واليابان في المرتبة الثالثة.

وبلغ حجم التبادل التجاري البيني لدول المجلس نحو 1265 بليون دولار في عام 1996م اذ بلغت الصادرات البينية حوالي 626 بليون دولار والواردات البينية نحو 639 بليون دولار.

ارتفاع فائض الميزان التجاري السلعي

وعلى الرغم من ارتفاع فائض الميزان التجاري السلعي ـ صافي الصادرات لدول المجلس لعام 1995م فقد سجل الحساب الجاري لدول المجلس عجزاً مقداره 21 بليون دولار لهذا العام بعد ان كان مسجلا فائضاً يصل الى 147 بليون دولار في عام 1994م.

ويعزى ذلك الى الارتفاع الكبير في حساب الخدمات والتحويلات لدول المجلس ـ من 175 بليون دولار في عام 1994م الى حوالي 373 بليون دولار في عام 1995م ـ والذي يعود بدوره الى زيادة البنود المدينة مثل التحويلات الخارجية للعمالة الوافدة ونفقات الشحن والتأمين. كما يعزى العجز في الحساب الجاري لعام 1995م الى الارتفاع النسبي في حجم الواردات لهذا العام. وتشير بيانات عام 1996م الى تحسن ملحوظ في الحساب الجاري.

خامساً: مسيرة العمل المشترك بين دول المجلس:

تواصل دول المجلس مسيرتها نحو العمل الاقتصادي المشترك من خلال التطبيق التدريجي لبنود الاتفاقية الاقتصادية الموحدة لتحقيق طموحات شعب المنطقة وزيادة الترابط والتكامل فيما بينها. فقد توالت الخطوات التعاونية التي تتخذ من قبل المسئولين في دول المجلس على مختلف المستويات وفي شتى المجالات.

توحيد التعرفة الجمركية وغيرها

ودعما للعمل الاقتصادي المشترك أقر قادة دول المجلس في قمتي مسقط 1995 والدوحة 1996م عددا من القرارات منها توحيد التعرفة الجمركية تجاه العالم الخارجي واقامة اتحاد جمركي بين دول المجلس والربط الكهربائي بين دول المجلس وتبني سياسة زراعية مشتركة معدلة بين دول المجلس وتوحيد اجراءات تطبيق قرارات المجلس الاعلى في المجالات الاقتصادية والسماح لمواطني دول المجلس بممارسة النشاط الاقتصادي في المجالات التعليمية واستمرار العمل بقواعد ممارسة تجارة التجزئة لمواطني دول المجلس.

كما اتخذ المجلس الاعلى خلال دوراته السابقة والتي تعمل على توثيق العمل المشترك بين مواطني دول المجلس عدة قرارات منها الموافقة على القواعد الموحدة المعدلة لتملك وتداول مواطني دول المجلس.لاسهم الشركات المساهمة والسماح للمؤسسات والوحدات الانتاجية بفتح مكاتب للتمثيل التجاري في دول المجلس.

وقد بلغ عدد الشركات المساهمة بدول المجلس المسموح بتداول اسهمها من قبل مواطني دول المجلس لعام 1995م 254 شركة برأسمال قدره 257 بليون دولار منها 83 شركة صناعية و53 شركة خدمات و40 شركة زراعية و30 شركة مصرفية و29 شركة عقارية و10 شركات تجارية و9 شركات تأمين.

كما بلغ عدد مواطني دول المجلس المتملكين لعقارات في الدول الاعضاء الاخرى حتى النصف الاول من عام 1996م حوالي 9714 مواطناً خليجياً.